السياسات التجارية والتحول الهيكلي

أنماط التحول الهيكلي واستراتيجيات التخصص القطاعي:

- أنماط التنمية (أولي، متوازن، صناعي) التي تمر بها الدول تختلف حسب حجم الاقتصاد و اختلاف هبة الموارد والاستراتيجيات التنموية.
- تصنيف البلدان حسب مؤشرات عوامل الإنتاج أو حسب المؤشرات المؤثرة على الإنتاج والتجارة.
- ربط الاختلافات بالسياسات الحكومية التنموية وتفسيرها .
- التركيز على تفسير الاختلافات في زمن حدوث التحولات الهيكلية ناجم عن الاختلاف الواسع في تجارب البلدان خلال الانتقال ربما أكثر من الاختلاف ما بين الدول المتقدمة والنامية.

- الاختلاف في التحولات على المستوى السلعي(القطاعي) يمكن أن يعزي إلى درجة الانفتاح والتخصص في إنتاج السلع الأولية.
- الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة مع مستوى مرتفع من التخصص في الصادرات الأولية تكون فيها تنمية الصناعة بطيئة.
- العكس يحدث في حالة الاقتصادات الكبيرة المنغلقة إلتي تفتقد إلى قاعدة تصديرية (أولية) يتم فيها عملية التصنيع مبكرا لرفع مستوى الدخل.
- قياس الفترة الزمنية اللازمة لإحداث التحولات الهيكلية المرتبطة بهذه العوامل، حيث يتم تصنيف البلدان إلى مجموعات متجانسة من ناحية "هبات الموارد".

التوجه التجاري

- يتم تصنيف نمط التخصص إلى :
  - التوجه الأولي
  - التوجه المتوازن
  - التوجه الصناعي
- حجم الاقتصاد له أثر واسع على التحولات الهيكلية وزمن حدوثها .

قياس حجم الاقتصاد: عدد السكان ومستوى دخل الفرد

- مؤشر الحجم ومؤشر التوجه التجاري، استخدم لتصنيف البلدان إلى:
  - اقتصاد كبير "L"
  - اقتصاد صغير أولي "SP"
  - اقتصاد صغير صناعي "SM"
- حدوث نفس التغيرات في كل مجموعة لكن اختلاف واسع في التزمين والشدة.

- الاقتصادات الكبيرة تتميز بانخفاض حصة الصادرات الأولية وتطور مبكر للصناعة وانغلاق أكبر وارتباط الصناعة بالطلب المحلي.

- اختلاف واضح في الاقتصادات الصغيرة حيث أن الصادرات الأولية في المجموعة SM أقل من نصف مستواها في SP ويتم تعويضها بارتفاع تدفقات رأس المال في المراحل الأولى من التنمية.

استراتيجيات التنمية

- أنماط تنمية الدول حسب خصائصها (الحجم والتوجه التجاري) يمكن أيضاً أن تتأثر بالسياسات الحكومية التنموية.
- تطوير مؤشر يعكس اختلاف سياسات التنمية:
  - سياسات التوجه الخارجي تحبذ أو على الأقل لا تحبط الصادرات.
  - سياسات التوجه الداخلي: تشجيع إحلال الواردات.
- تحديد التوجه الخارجي: معدل صادرات أعلى من المستوى الطبيعي.
- تحديد التوجه الداخلي: مستوى تصدير منخفض أو يتجه نحو الانخفاض، مع بقاء ارتفاع الصادرات الأولية.
- دور المديونية والتدفقات الخارجية في التأثير على هذا التوجه.

- تقسيم التحول إلى فترة أولية من دخل $100 إلى $300 ومرحلة لاحقة من $300 إلى $1500.
- المرحلة الأولى: التركيز على الصادرات الأولية، إحلال الواردات "السهلة"، وتوفر التمويل الخارجي بشروط ميسرة.
- المرحلة الثانية: الانتقال إلى الصادرات غير الأولية، إحلال واردات معمق والتمويل بشروط غير ميسرة.

التخصص الأولي

- كل الدول تبدأ التنمية بالتخصص في الصادرات بناء على الموارد الطبيعية وبعدها تبدأ عملية تطوير الصادرات غير الأولية.
- التركيز على هذا التخصص لغاية منتصف عملية التحول (باستثناء الدول المصدرة للنفط) أو الدول ذات المواهب الطبيعية الكبيرة.
- أغلب الدول صغيرة (باستثناء الدول المصدرة للنفط) التخصص ناجم عن الموهوبات الطبيعية وليس سياسة حكومية .

- الاعتماد على الاستثمار الأجنبي لتطوير هذه الصناعة .
- تعتبر استراتيجية تأجيل التصنيع: تطوير الصناعة بعد ارتفاع مستوى الدخل (الدنمارك، السويد، كندا، استراليا) .
- ارتفاع معدلات الأجور يقلل من تطور الصناعات كثيفة اليد العاملة.
- الاستمرار في التخصص الأولي يعتمد على الموارد الطبيعية، الطلب العالمي، الحاجة إلى توزيع منافعه إلى شرائح واسعة من المجتمع. بعد الحرب العالمية الثانية كان الطلب العالمي قوياً على النفط وأغلب الموارد الطبيعية وتراجع على المنتجات الزراعية.

- التنمية المبنية على النفط (إيران وفنزويلا) أما التنمية المبنية على الزراعة (ماليزيا وساحل العاج).
- سريلانكا استخدام القطاع الأولي عبر الضرائب لتوزيع منافعه عبر تدعيم الاستهلاك للفقراء مما أدى إلى تحسين توزيع الدخل وتوقع الحياة والتعليم لكن على حساب النمو وارتفاع معدلات البطالة.

- مصاعب استراتيجية التنمية المبنية على التخصص الأولي:
  - تركز النمو في قطاعات محدودة.
  - الاعتماد على الاستثمار الأجنبي.
  - صعوبة تطوير قطاع صناعي بعد ارتفاع الأجور.
- استراتيجية التصنيع المؤجل سمحت لبعض الدول بتطوير قطاع صناعي في المراحل التالية أعلى من الدول التي ركزت على الصناعة منذ المراحل الأولى.

التنمية المتوازنة (عدم التخصص الأولي أو الصناعي)

- تراجع التخصص الأولي نتيجة:
  - تراجع الموارد أو الطلب العالمي لم يسمح باستدامة التخصص الأولي.
  - سياسة موجهة نحو تقليل الاعتماد على القطاع الأولي (إحلال الواردات).
- دول اتبعت سياسة احلال واردات تختلف عن المجموعة التي اتبعت تخصص متوازن في مجال السياسات المتبعة لانعاش الصناعة.

- حماية قوية للصناعات المحلية (معدل حماية فعلية أعلى من 50%)
- سعر صرف حقيقي أعلى من قيمته التوازنية.
- انخفاض الحافز لتصدير السلع المصنفة.
- مع الزمن انخفاض نسبة الصادرات، تحويل الموارد من القطاع الزراعي وتباطؤ نمو الصناعات.
- تنجح هذه السياسات في تقليل التخصص الأولي لكنها محدودة في التحول نحو التخصص الصناعي وتصدير السلع المصنعة.

- بالمقابل التنمية المتوازنة تسمح بتقليل الاعتماد على القطاع الأولي لكن دون الضرر بمستويات الانفتاح ودون تقليل الحافز للتصدير.
- الفرق راجع فقط إلى درجة الحماية والتي تسمح بتطوير صناعة تحويلية وكذلك الانتقال من التوجه الداخلي إلى التوجه الخارجي.
- سياسة إحلال الواردات ناجعة للدول الكبيرة ذات حجم السوق الواسع (تركيا، البرازيل، كولومبيا، المكسيك).

التخصص الصناعي

- التخصص الصناعي في المراحل الأولى كحل لوجود قاعدة موارد طبيعية محدودة.
- تطوير صناعات موجهة للخارج قادرة على المنافسة وهذا يعني الانتقال من سياسة الحماية إلى سياسة التوجه الخارجي.
- مزايا الاستراتيجية تكمن في الاختيار الجيد لقطاعات التصدير، عدم التمييز بين السوق المحلي والأجنبي والاستخدام الفعال للعمل ورأس المال.

- لا توجد دلائل أمبريقية على تحديد النقطة التي يمكن عندها تقليل الحماية وتعريض الاقتصاد المحلي للمنافسة الأجنبية وتؤدي إلى حصد المنافع في توسع الصادرات.
- الدول التي طبقت هذه الاستراتيجية: كوريا، تايوان، إسرائيل، يوغسلافيا.
- بعد الحرب العالمية الثانية عمدت هذه الدول إلى إتباع استراتيجية إحلال الواردات لمدة عشر سنوات.

- توفر تدفق رأسمال أجنبي قلل الحاجة إلى تطوير قطاع تصديري.
- في بداية الستينات بدأت هذه الدول في التحول من التوجه الداخلي إلى التوجه الخارجي وتطوير الصادرات.
- نجاح الاستراتيجية أدى إلى تطور سريع في صادرات السلع المحولة، تسارع نمو الصناعات التحويلية، الإنتاج والدخل، وتراجع الاعتماد على تدفقات رأس المال الأجنبي.
- 70% من صادرات السلع التحويلية تكونها دول لها 5% من سكان العالم النامي.

- عدد محدود من الدول نجحت في إرساء التصنيع المبكر وذلك بسبب صعوبة تحقيق متطلبات نجاح هذه الاستراتيجية:
  - قطاع خاص متطور .
  - موارد بشرية مؤهلة .
  - أجور غير مرتفعة لا تلغي المزايا النسبية في الصناعات كثيفة العمالة.
  - ترتفع الأجور لاحقاً مع ارتفاع الإنتاجية وامتصاص فائض العمالة.

السياسات الصناعية في ظل العولمة

- العديد من الدول طبقت سياسات صناعية في مراحل مختلفة من التنمية وأهم هذه الأمثلة دول جنوب شرق آسيا واليابان.
- في التسعينات اختلفت البيئة الاقتصادية بشكل جذري جراء الانفتاح والعولمة والتطور التقاني السريع وقصر مدة المنتوج وارتفاع دور المعرفة وتكنولوجيا المعلومات وتزايد دور الاستثمار الأجنبي المباشر.
- لا يوجد تعريف دقيق لمفهوم السياسات الصناعية بحيث تختلف من تجربة لأخرى.

- البنك الدولي (1992) عرف السياسات الصناعية على أنها جملة الإجراءات الحكومية الموجهة لتعديل بنية الصناعة لرفع النمو عن طريق الإنتاجية.
- هذا التعريف يختلف عن الأهداف المعلنة في تجارب الدول التي عادة ما تركز على زيادة الإنتاج والتشغيل وتحسين توزيع الدخل ورفع الطاقة الابتكارية. وكذلك إدراج بعض الأهداف غير الاقتصادية المتعلقة بالقدرة الوطنية لإنتاج السلع والتفوق الوطني.
- هل يُمكن تنفيذ السياسة الصناعية في ظل مساهمة رأس المال الأجنبي أم الأمر يتطلب قيام رأس المال الوطني بذلك؟

- السياسة الصناعية تركز على الصناعات التحويلية بالرغم من أهمية الزراعة والصناعات المنجمية بالإضافة إلى صعوبة الفصل ما بين السلع المعالجة ونصف المعالجة وغير المعالجة وأهميتها كمدخلات في الصناعة. وكذلك نفس الشيء بالنسبة لقطاع الخدمات وأهميتها لقطاع الصناعات التحويلية.
- في مجال أدوات السياسة الصناعية تم التركيز على التعرفة الجمركية والمساعدات والدعم المقدم للإنتاج وذلك لتصحيح إخفاقات السوق الناجمة عن الوفورات الخارجية وغياب الأسواق وغيرها من إخفاقات الأسواق.

- حديثاً بدأ التركيز على أسواق عوامل الإنتاج وخاصة رأس المال الفيزيائي المحلي والأجنبي ورأس المال البشري.
- الدول النامية استخدمت جملة واسعة من الأدوات منها حماية الواردات، تشجيع الصادرات، تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر، الدعم المشروط بالأداء، الحوافز الضريبية وأدوات أخرى لتشجيع التصنيع في الصناعات التحويلية.
- تغير استخدام هذه الأدوات نتيجة الانفتاح والالتزام المقدم من طرف الدول المنضمة إلى اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف.

- من أهم القيود نذكر إجراءات الغات حول الدعم لسنة 1975 والذي يقيد دعم الصادرات.
- إجراءات منظمة التجارة العالمية أيضاً فرضت قيوداً جديدة في مجال تطبيق بعض أدوات السياسات الصناعية من أهمها تراجع استخدام التعرفة وإجراءات أشباه التعرفة وغير التعرفة لحماية الواردات.

نظرية السياسة الصناعية

- تطوير صناعات ناشئة (جنينية) يبرر استخدام التعرفة أو الدعم نتيجة الوفورات الخارجية وإخفاق الأسواق.
- التعرف على مسببات الوفورات وإخفاقات السوق وبالتالي ما هو الحد الأمثل للدعم؟
- حماية الصناعة كخيار أمثلي – ثاني. ترى هذه النظرية أن التجارة أن حرية التجارة هي السياسة المثلى، لكن مع وجود قيود على بعض الواردات لا يمكن إزالتها فإن الحل الأمثل الثاني هو فرض حماية على الورادات. أمثلة على هذه القيود نجد برامج المحتوى الوطني وكذلك في اتفاقيات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

التكنولوجيات والتنمية

- العديد من الباحثين برر الدعم من وجهة نظر التكنولوجيا وتطويرها .
- الدول النامية تستخدم تكنولوجيا تم تطويرها في الدول المتقدمة .
- الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا .
- التكنولوجيا الأجنبية لها إنتاجية أعلى
- التكنولوجيا المستخدمة في مؤسسة تنتقل إلى مؤسسات أخرى نتيجة العلاقات الترابطية بين المؤسسات.

السياسة التجارية الاستراتيجية

- دعم التصدير قد يولد فوائد في أسواق الصادرات يفوق كلفة الدعم.
- هذه النظرية لا تأخذ بعين الاعتبار قوانين منظمة التجارة العالمية.

تجربة دول جنوب شرق آسيا

- تطورت السياسات الصناعية في هذه البلدان بحيث بدأت في أغلب الحالات بإحلال الواردات وتحولت إلى ترويج صادرات.
- ترويج الصادرات تبدأ بالصناعات الخفيفة وصناعات التجميع.
- تزامن إحلال الواردات مع ترويج الصادرات وذلك لأن الحماية تم إلغاؤها تدريجيا منذ منتصف الثمانينات وتم إجراء إصلاحات ليبرالية وذلك لجذب رأس المال الأجنبي ولغرض اقتحام الأسواق، ونقل التقانة وكذلك الانضمام إلى مختلف اتفاقيات التجارة بالإضافة إلى ضعف إقبال الدول المتقدمة على إجراء اصلاحات تجارية.
- دول جنوب شرق آسيا طبقت سياسات تنمية حميمية مع السوق أكثر من دول شمال شرق آسيا.

أدوات السياسة الصناعية

- إحلال الواردات وترويج الصادرات:
  - فرض القيود على الواردات
  - تحديد بعض القطاعات (أو مؤسسات) لترويج الصادرات
  - ربط الدعم بتحقيق أهداف التصدير
  - دعم الفائدة وتوفير القروض للمؤسسات التي تحقق أهداف التصدير
  - إنشاء مؤسسات ترويج الصادرات
  - توفير البنية التحتية، رأس المال البشري، ودعم الصادرات عبر الضمان والتأمين، . . .

- إعفاء من الضريبة على استيراد المعدات والإنفاق على البحوث والتطوير.
- السماح للشركات الكبرى باستيراد رأس المال والتقانة عبر الحصول على القروض في الأسواق الخارجية.

إجراءات السياسات الصناعية

- عدم تفعيل سياسات المنافسة بما فيها تشجيع إنشاء بعض الاحتكارات.
- قيام الحكومة بإنشاء الشركات الضخمة.
- إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار الصناعي.
- تطوير علاقة تعاونية طويلة الأمد ما بين القطاع الصناعي والمالي.
- تنظيم محكم لسوق العمل.
- تكوين مؤسسات القطاع العام الصناعية.

السياسة الصناعية وتطبيق جولة الأورجواي

- أغلب الإجراءات التي تقع تحت ترويج الصادرات وإحلال الواردات قد تكون غير مسموح بها في ظل الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.
- الإجراءات الأخرى قد لا تتوافق مع اتفاقيات الاستثمار والتجارة (TRIMs) وحقوق الملكية (TRIPs).
- فقط تقديم المعلومات للمصدرين وسياسات سعر الصرف لا تخضع لهذه الاتفاقيات. حيث أن مؤسسات التجارة الخارجية لا يمكن لها تقديم ضمان وتأمين الصادرات بأسعار مدعمة.
- دعم القروض وتخصيصها لبعض القطاعات يتعارض مع قواعد الجات تحت باب "الدعم والإجراءات المنافية".

- قوانين الاستثمار الأجنبي والتي تشترط شروط المحتوى المحلي أو موازنة التجارة تتعارض مع إجراءات TRIMs .
- بعض الإجراءات لا زالت مقبولة مثل التنازلات الجبائية، دعم البحث والتطوير لحد معين، وإجراءات تشجيع الاستثمار عبر ردع توزيع الأرباح واستثمارها .
- الدول الآسيوية اتجهت إلى إعادة هيكلة صناعتها عبر الإنفاق ودعم البحث والتطوير وتحسين البنية التحتية، تطوير الصناعات الاستراتيجية وتشجيع تكوين العناقيد الصناعية وتحسين رأس المال البشري وتطوير صناعات المعرفة من خلال الحوافز الجبائية.

- التحولات منذ دورة الأروجواي:
  - انخفاض اللجوء إلى حماية الواردات مع بقاء بعض القطاعات التي لا زالت فيها الحماية مرتفعة عند المعدلات المتعهد بها. مثال قطاع صناعة السيارات الذي لا زالت فيه معدلات الحماية مرتفعة.
  - ارتفاع الرسوم المرتبطة بمنع الإغراق.
  - التخلي عن دعم الصادرات
  - تضمين الشروط المتعلقة بـ TRIMs وإبلاغ منظمة التجارة بذلك للحصول على استثناءات لمدة 5 سنوات.

- تقليل الشروط على الاستثمار الأجنبي المباشر وتطبيق سياسات ليبرالية في بعض البلدان بالإضافة إلى تطبيق جملة من الإجراءات التي تستقطب الاستثمار وإلغاء شروط الأداء المفروضة على الاستثمار مثل المحتوى الوطني، تحقيق أهداف التصدير، التضييق على الصرف الأجنبي، المساهمة المحلية، وموازنة التجارة.

إجراءات منظمة التجارة العالمية والسياسات الصناعية

- هنالك بعض الإجراءات والقواعد التي تمكن الدول من استخدام بعض الأدوات لتنفيذ السياسات الصناعية.
- مبدأ الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية يقيد حماية الاقتصاد لكن لا زالت الدول تستطيع أن تستخدم الحماية الجمركية عند الحد المتعهد به.
- عند الانضمام فإن الدولِ الأعضاء أبقت تقريباً على نفس القيود على أمل أن يتم التفاوض لاحقا على المزيد من التحرير.
- الدول التي التحقت بالمنظمة لاحقا لا تستفيد من هذا الإجراء ولا بد أن تفاوض الأعضاء على حد مقبول من الحماية (التعرفة وأشباه التعرفة).

- المحتوى المحلي تم معالجته في اتفاقية الاستثمار والتجارة (TRIMs) والتي يجب إلغاؤها .
- الحماية عبر محاربة الإغراق والمنافسة العادلة.
- الاتفاقية حول الدعم والإجراءات المعاكسة (SCM) تطبق على السلع غير الزراعية. وتعرف الدعم على أساس أنه خاص بمؤسسة أو صناعة أو منطقة ويعرف الدعم على أنه المساعدة المالية من طرف الحكومة أو بإيعاز منها .
- تصنف الدعم إلى قابل لإجراء ضده، ومحرم (دعم الصادرات) وغير قابل إجراء ضده (المناطق المحرومة، البحث والتطوير، البيئة) .

مساعدات الحكومة المحددة كدعم:

- المساعدات
- القروض الميسرة
- ضمان القروض
- المساعدات الجبائية
- توفير السلع والخدمات
- المساهمة في الملكية ودمجها

- تحريك الدعوى ضد الدعم إذا ثبت أنها تؤثر سلباً على تجارة أي طرف.
- الدول النامية التي لم تصدق على اتفاقية SCM في جولة طوكيو ملزمون بالمعاهدة.
- الثغرات الموجودة في SCM تستفيد منها كل الدول وبالتالي الدول النامية لا يمكن أن تحصل على تنافسية نسبية.
- استخدام الحوافز لجلب الاستثمار أمر مبهم في اتفاقيات التجارة المتعددة وذلك لأن قواعد SCM تطبق على التجارة في السلع فقط.

اتفاقيات الاستثمار المرتبط بالتجارة

- اتفاقية الاستثمار احتوت أساساً توضيح السياسات الواردة في اتفاقية الجات 1947 وتضمنت قائمة من الإجراءات التي تعيق المواد III:4 مبدأ المعاملة الوطنية والمادة XI:1 (القيود الكمية):
  - تنطبق فقط على تجارة السلع
  - لا يُمكن لأي عضو أن يطبق سياسات تميز بين المواطنين والأجانب (مبدأ مُعاملة الأجانب).
  - لا يجب أن تحتوي السياسات أي تقييد على المبادلات التجارية.
  - عدم اللجوء إلى إجراءات المحتوي المحلي.
  - عدم اللجوء إلى تحديد أهداف التصدير

- على الدول تبليغ المنظمة بكل الإجراءات التي من شأنها أن تعيق التجارة ويجب عليها أن تلغيها بعد الفترة الإنتقالية.
- الدول النامية ترى أن قائمة الإجراءات يجب أن لا تتوسع.
- الدول النامية تطالب بتمديد فترة الانتقال والمحددة بخمس سنوات (7 سنوات للدول الفقيرة).
- اتفاقية حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة (TRIPs)
- تتكون الاتفاقية من ثلاثة أجزاء:
  - احترام المعايير
  - فرض المعايير
  - فض النزاعات

- الاتفاقية تطلب تغيير التشريعات المحلية لحماية الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار. ونقل التقانة وتطبيق الاتفاقية قد يؤدي إلى آثار سلبية على الدول النامية:
  - ارتفاع أسعار التكنولوجيا المحمية وتقليل إمكانية انتشارها وبالتالي تؤثر على مبادىء السياسة الصناعية

اتفاقية تجارة الخدمات

- اتفاقية تجارة الخدمات قد تؤثر على السياسة الصناعية ولكن يلاحظ أن الاتفاقية أقل تشديدا على حرية التجارة بحيث تسمح بقائمة إيجابية حول التعهدات في مجال النفاذ للأسواق والمفاضلة الوطنية والمعاهدة تسمح بفرض قيود على أربعة طرق لتوفير الخدمة وهي: العرض عبر الحدود، الاستهلاك في الخارج، الحضور التجاري، وتنقل الأشخاص الطبيعيون لتقديم الخدمة.
- الاتفاقية تغطي جانبا من الاستثمار الأجنبي في الخدمات، وبالتالي الحكومات تستطيع أن تستخدم أدوات السياسة الصناعية في قطاع الخدمات (السياحة، الخدمات المالية، الصحة، التعليم...)
- الاتفاقية قد تشجع على التصدير والمنافسة.

آثار اتفاقيات منظمة التجارة على السياسة الصناعية

- تختلف هذه الآثار حسب اختلاف أهداف التنمية والسياسات الصناعية.
- يوجد طيف من إجراءات منظمة التجارة التي تؤثر على السياسات الصناعية مهما كانت صياغتها وبالتالي أي سياسة تؤثر على التجارة تعتبر من اختصاص هذه الاتفاقيات.
- قواعد المنظمة لا تميز ما بين ملكية وسائل الإنتاج وبالتالي تطبيق القواعد على المؤسسات الأجنبية فقط، يجب أن لا يتعارض مع مبدأ التأثير على التجارة.
- تطبيق السياسات الصناعية الجزئية أصبح شبه مستحيل وبالتالي ما هو مسموح هي الإجراءات الكلية. أي أنه من الصعب تنمية صناعات بحد ذاتها باستخدام أدوات بحد ذاتها.

الآثار على الدول النامية

- إجراء منظمة التجارة العالمية قللت إمكانية استخدام السياسة الصناعية:
  - المعالجة الخاصة للدول النامية.
  - حماية التجارة
  - ترويج الصادرات
  - سياسات المنافسة
  - النفاذ للأسواق
  - شروط الأداء للمستثمرين الأجانب